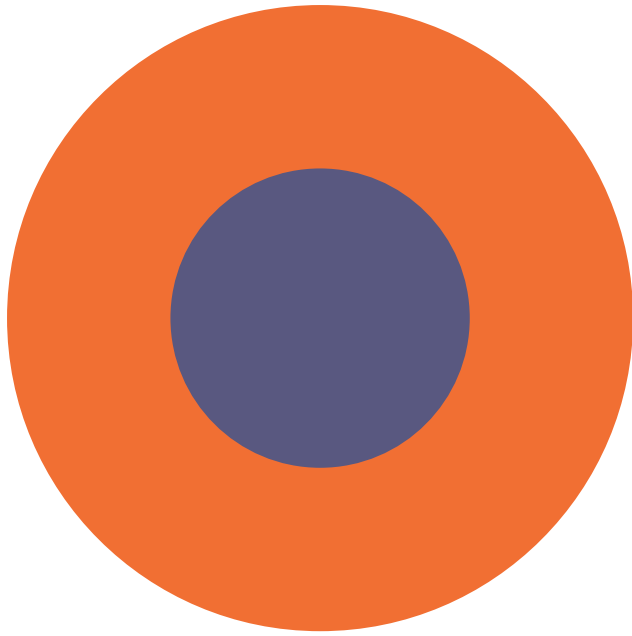




HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

العيون في كل مكان: مراقبة الدولة للمدافعين عن حقوق الإنسان في الأردن





العيون في كل مكان:

مراقبة الدولة للمدافعين عن
حقوق الإنسان في الأردن

منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية © 2024



HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

www.humena.org

15/4 Rue Alphonse Hottat | Brussels 1050 | Belgium

جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي
2 المقدمة
2 2.1 خلفية عامة
2 2.2 النطاق
2 2.3 المنهجية
3 3. السياق القانوني للمراقبة
3 3.1 المراقبة في التشريع الأردني
4 3.2 تنظيم الخصوصية
4 4. المناخ العملي للمراقبة
5 4.1 التجسس عبر بيغاسوس
6 4.2 قدرات المراقبة الأخرى المعروفة، والجهات الفاعلة
7 4.3 ردود الفعل العامة
8 5. صور التأثير على المدافعين عن حقوق الإنسان
8 5.1 العواقب القانونية
10 5.2 التأثير السلوكي
11 6. التوصيات
11 توصيات للحكومة الأردنية
12 توصيات إلى بائعي التكنولوجيا وشركات وسائل التواصل
13 7. الخاتمة

1. الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير تصاعد مراقبة الدولة ومضايقتها للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحفيين وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الأردن، ويسلط الضوء على أثر هذه الممارسات على حقوق الخصوصية وحرية التعبير والتجمع السلمي.

ثمة ندرة ملحوظة في التقارير التي تتناول هذه الأسئلة، وذلك نظرًا لتضخم مستويات الرقابة الذاتية على أثر الخوف من الانتقام ومناخ الرعب الذي تثيره مراقبة الدولة. وتجاوزًا للتعقيم الإعلامي القائم وحوازر الصمت السائدة، يستهدف هذا التقرير تقديم عرض مفصل لرقابة الدولة على المدافعين عن حقوق الإنسان في الأردن.

بالرغم من حماية الدستور الأردني لحقوق الخصوصية، وكذلك قانون حماية البيانات الشخصية الذي تم إقراره مؤخرًا، يكشف التقرير أن المراقبة تتم وفق حزمة قوانين مختلفة، من بينها قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الاتصالات وقانون مكافحة الإرهاب، حيث تسمح هذه القوانين بمراقبة واسعة النطاق للشبكات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي.

يوثق التقرير أيضًا القمع المتزايد للفضاء المدني في الأردن، مشيرًا إلى الاستخدام الواسع النطاق لبرامج التجسس سيئة السمعة مثل بيغاسوس ضد المدافعين عن حقوق الإنسان منذ عام 2019، وتوسيع قدرات المراقبة داخل أجهزة الأمن الأردنية.

ينتهي التقرير إلى تقديم عدة توصيات للحكومة الأردنية، مؤكدًا على الحاجة إلى إجراء تحقيق مستقل في استخدام برامج التجسس، وإنشاء آليات المساءلة للضحايا، وإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية. كما يدعو إلى وضع حد لتهريب المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل السلطات الأمنية. إضافة إلى ذلك، يقدم التقرير توصيات لموردي التكنولوجيا وشركات وسائل التواصل الاجتماعي وينتهي بنصائح حول الأمان الرقمي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

2. المقدمة

2.1. خلفية عامة

على مدى العقد الماضي، سعت السلطات الأردنية بشكل منهجي لسحق الفضاء المدني عبر حزمة تشريعات قمعية (قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الجمعيات، وقانون منع الجريمة) وممارسات وإجراءات خارج نطاق القضاء. وفي الأشهر الاثني عشر الماضية وحدها، شهد الأردن زيادة غير مسبوقة في احتجاز الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بعملهم السلمي والتجمع، وزيادة في استخدام تقنيات المراقبة الرقمية لتسهيل هذه الممارسات القسرية.

في تقريرها عن الحرية في العالم لعامي 2024 و2023، قامت مؤسسة (فريدوم هاوس)، وهي مؤسسة بحثية مقرها واشنطن، بتصنيف حالة الحريات في الأردن على أنها «غير حرة»، وأن حالة حريات الإنترنت بها «حرة جزئياً»¹ وبحسب مؤسسة (مراسلون بلا حدود) التي تصدر مؤشرًا سنويًا لكل دولة على حدة حول حريات الصحافة، يحتل الأردن المرتبة 132 من بين 180 دولة من حيث حريات الصحافة (وفي عام 2023، احتل الأردن المرتبة 146).² وفي عام 2023، صنفت منظمة (سيفيكوس) المساحة المدنية في الأردن على أنها «مجموعة»³.

2.2. النطاق

يتناول هذا التقرير المراقبة الرقمية للمدافعين عن حقوق الإنسان في الأردن على مدى السنوات الخمس الماضية وتبعاتها على الفضاء المدني بالبلد. مفهوم المراقبة الرقمية يشمل مراقبة الأجهزة المحمولة، والتنصت على الشبكات، فضلاً عن مراقبة الحسابات الشخصية وخاصة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي. يستند هذا التقرير في تعريفه للمدافعين عن حقوق الإنسان إلى ما أقرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إعلانها بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.⁴

2.3. المنهجية

يعتمد التقرير على بحث أولي ومكتبي حول المراقبة في الأردن، وكشف وتوثيق حالات المراقبة الرقمية للمدافعين عن حقوق الإنسان، إضافة إلى فهرسة وتصنيف تقنيات المراقبة التي ترعاها الدولة والتي تستخدم ضد المجتمع المدني.

1 فريدوم هاوس | صفحة الأردن

2 مراسلون بلا حدود | صفحة الأردن

3 شبكة سيفيكوس | صفحة الأردن

4 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

3. السياق القانوني للمراقبة

3.1. المراقبة في التشريع الأردني

تتذرع السلطات في الأردن بمجموعة من التشريعات تستخدمها لمراقبة المواطنين، وهو ما أثر بنحو كبير على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. يبرز هذا القسم من التقرير تلك التشريعات التي خلفت آثارًا عميقة على هذه الحريات، بينما تطرق الأقسام التالية الأضرار التي ألحقتها بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

في أغسطس 2023، أقر الأردن تعديلات جذرية على قانون الجرائم الإلكترونية الذي اعتبرته العديد من الهيئات المستقلة المحلية والدولية قمعيًا للغاية، فضلًا عن الخبراء الذين قالوا بعدم دستوريته،⁵ وعن عدم توافقه مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن.⁶ وبينما دافعت الحكومة الأردنية عن القانون باعتباره يحمي المساحة الإلكترونية ومحاولة لمكافحة التضليل والمعلومات المضللة،⁷ فقد تم استخدام تعريفاته الواسعة لإسكات المعارضة.

تنظم المادة 36 من قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 لوائح لمنصات التواصل الاجتماعي، وتفرض على أي منصة إلكترونية لديها أكثر من 100 ألف مشترك في الأردن إنشاء مكتب في البلاد للتعامل مع طلبات السلطات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحسابات المستخدمين أو إزالة المحتوى.⁸ وقد تواجه المنصات غير الممثلة قيودًا، بما في ذلك حظر الإعلانات وإتاحة التصفح.⁹

تجرم المادة 12 من نفس القانون استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) والأدوات الأخرى المصممة للالتفاف على إخفاء هوية أو نشاط متصفح الإنترنت إذا تم استخدامها «بقصد ارتكاب جريمة».

وعلاوة على ذلك، تعصف المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006 بحقوق الخصوصية تحت ستار حماية السلامة العامة والأمن، حيث تسمح بمراقبة الأفراد إذا تلقى المدعي العام «معلومات موثوقة» تشير إلى علاقة شخص أو مجموعة بأي نشاط إرهابي. إلا أن القانون لا يحدد ما يشكل «معلومات موثوقة» أو ماهية «النشاط الإرهابي».¹⁰ وبموجب قانون الاتصالات، فإن مقدمي خدمات الاتصالات في الأردن ملزمون قانونًا بالتعاون مع السلطات ومراقبة اتصالات المستخدمين. ويلزم القانون مقدمي خدمات الاتصالات على وجه

5 مشروع قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن.. العودة إلى الوراء مرة أخرى | معهد الجزيرة للإعلام

6 الأردن: مخاوف بشأن قانون الجرائم الإلكترونية وانحسار الفضاء المدني | مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

7 قانون أردني جديد يسعى لتجريم «الأخبار المضللة» عبر الإنترنت | شبكة حماية الصحفيين الدولية

8 النص الكامل لقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023

9 الأردن: ينبغي سحب مشروع قانون الجرائم الإلكترونية | هيومن رايتس ووتش

10 غياب سياسة حماية البيانات يهدد حقوق الخصوصية للمواطنين واللاجئين في الأردن

التحديد باتخاذ التدابير اللازمة للاحتفاظ ببيانات اتصالات المستخدم وتقديمها بناءً على أمر قضائي أو إداري.¹¹ وبناءً على توجيه من هيئة تنظيم الاتصالات، يفرض الأردن على الأفراد الذين يشترون بطاقات SIM تقديم بياناتهم البيومترية. ويُطلب من الأجانب تقديم جواز سفر للتعريف.¹²

وأخيراً، يمنح قانون الإجراءات الجزائية سلطات واسعة للمدعي العام لتفتيش المنازل وإجراء المدهامات ومصادرة جميع أشكال المراسلات ووسائل الاتصال التي «قد تساعد في الكشف عن الحقيقة».¹³

3.2. تنظيم الخصوصية

تنص المادة 18 من الدستور الأردني على أن «جميع الاتصالات البريدية والبرقية والهاتفية وغيرها من أشكال الاتصالات تعتبر سرية ولا يجوز مراقبتها أو مراجعتها أو اعتراضها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون».¹⁴ وينص قانون الاتصالات كذلك على أن «المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة تعتبر سرية ولا يجوز المساس بها تحت طائلة المسؤولية القانونية».¹⁵

بعد تسع سنوات من الصياغة، أقر مجلس الوزراء الأردني قانون حماية البيانات الشخصية في أغسطس 2023. ينظم هذا القانون آلية جمع البيانات الشخصية واستخدامها ونشرها داخل الدولة ومن قبل الخدمات العاملة بالأردن. واجه القانون انتقادات من منظمات المجتمع المدني لفشله في ضمان استقلال هيئة حماية البيانات المقترحة، والتي تضم أعضائها ممثلين من الحكومة وقوات الأمن. كذلك تسمح لغة القانون الفضفاضة والغامضة بتفسيرات من شأنها أن تقوض حقوق الخصوصية التي يفترض بالتشريع حمايتها.¹⁶

4. المناخ العملي للمراقبة

4.1. التجسس عبر بيغاسوس

منذ عام 2019 وحتى أواخر عام 2023، حدد باحثون مستقلون في مجال الطب الشرعي 39 حالة فريدة من حالات الإصابة ببرنامج التجسس بيغاسوس في الأردن.^{17 18} بيغاسوس هو برنامج تجسس طورته شركة NSO الإسرائيلية ويقوم بتثبيت نفسه على جهاز - دون علم الهدف أو موافقته - بغرض التجسس على مستخدميه. يمكن لبرنامج التجسس هذا تصفح تقريباً كل البيانات المخزنة على الجهاز (الرسائل والملفات والصور وكلمات المرور وسجل التصفح) وإجراء

11 بشأن قانون الاتصالات الأردني لعام 1995 | البنك الدولي

12 المسار الزمني لقوانين تسجيل بطاقة SIM | شبكة الخصوصية الدولية

13 قانون أصول المحاكمات الجزائية وتعديلاته رقم 9 لسنة 1961

14 نص الدستور الأردني

15 غياب سياسة حماية البيانات يهدد حقوق الخصوصية للمواطنين واللاجئين في الأردن

16 الأردن يقر قانوناً معيئاً لحماية البيانات | Access Now

17 اختراق حسابات مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين أردنيين باستخدام برنامج التجسس بيغاسوس - مختبر المواطن

18 غير آمنة في أي مكان: المدافعات عن حقوق الإنسان يتحدثن عن هجمات بيغاسوس

مراقبة مباشرة (من خلال الميكروفون والكاميرا) ونقل هذه البيانات إلى الطرف الذي يقوم بالمراقبة. في الأردن، شملت قائمة المستهدفين سياسيين وأعضاء في البرلمان وأعضاء في الديوان الملكي؛ ومع ذلك، كانت الأغلبية من الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين.¹⁹ من بين الأهداف الـ 39 التي تم تحديدها على مدى السنوات الأربع الماضية، أفصح 16 منهم عن حالاتهم علناً. ومن بين المستهدفين الـ 39 الذين تم التعرف عليهم، هناك 37 حالة جهات فاعلة في الفضاء المدني، حيث شكل الصحفيون القطاع الأكبر في قائمة المستهدفين، وتفصيلها كالتالي:

- **18 صحفياً:** من بينهم صحفيان استقصائيان يعملان في مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد؛ وداود كتاب، مؤسس راديو البلد وعمان نت؛ وسهير جرادات الصحفية في راي اليوم؛ وحسام غرايبة، مدير راديو حسنة.
- **9 محامين في مجال حقوق الإنسان:** من بينهم خمسة من المنتدى الوطني للدفاع عن الحريات، والخبير الدستوري عمر عطوط، ومالك أبو عرابي.
- **6 ناشطين سياسيين:** من بينهم أحمد نعمات، عضو في الحراك الأردني.
- **4 ممثلين فاعلين في المجتمع المدني:** من بينهم عضوان بالمكتب الإقليمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش في الأردن،²⁰ ومنال كشت، مؤسسة شابات، وهي منظمة مجتمع مدني محلية تسعى إلى تمكين المرأة في السياسة.

من المعلوم عن برنامج بيغاسوس أنه يُباع حصراً للحكومات.²¹ ورغم صعوبة نسب الهجمات إلى دول محددة، فقد حددت مجموعة Citizen Lab، وهي مجموعة بحثية في كلية مونك للشؤون العالمية بجامعة تورنتو، اثنين من المشغلين الرئيسيين لبرنامج بيغاسوس في الأردن في تقريرها لعام 2022. المشغل الأول كان نشطاً منذ ديسمبر 2018 على الأقل، ويبدو أن عمليات المراقبة المستهدفة التي يجريها هي في المقام الأول داخل الأردن، مع امتداد بعض العمليات إلى دول المنطقة (العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية). بينما يبدو أن المشغل الثاني، النشط منذ ديسمبر 2020، يعمل بالكامل داخل الأردن.

وبينما لا يوجد دليل ملموس حتى الآن يحدد بشكل مباشر هوية الدول التي تشتري وتشغل برنامج التجسس بيغاسوس داخل الأردن لاستهداف النشطاء والمحامين والصحفيين، كشف تقرير إخباري لموقع أكسيوس صدر عام 2021 عن مفاوضات جرت بين شركة NSO ومسؤولي الاستخبارات الأردنيين. بالإضافة إلى ذلك، كشفت تقارير سابقة أن مجموعة NSO تستخدم أسماء رمزية لعملائها، وفيها ورد أن «جاكوار» هو الاسم الرمزي للأردن.²²

19 بين الاختراق والمكان الصعب: كيف يسحق برنامج التجسس «بيغاسوس» الفضاء المدني في الأردن

20 برامج التجسس تستهدف موظفي هيومن رايتس ووتش في الأردن

21 برنامج التجسس بيغاسوس: تهديد خطير للصحفيين في جنوب شرق آسيا | معهد الجزيرة للإعلام

22 الحري في دوائر: الكشف عن عملاء شركة التجسس الإلكترونية Circles | مختبر المواطن

4.2. قدرات المراقبة الأخرى المعروفة، والجهات الفاعلة

تشير الأدلة والتقارير المختلفة إلى أن الأردن يمتلك العديد من قدرات المراقبة الرقمية الأخرى ويمارس أشكالاً متعددة للمراقبة، بدءاً من الدوريات الأمنية الإلكترونية إلى الاعتراض المستهدف للاتصالات.

بعد عام من سن قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن، أطلقت وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية الأمن العام «دوريات إلكترونية» لمراقبة المحتوى المنشور على منصات التواصل الاجتماعي في الأردن والتنبيه إلى المحتوى والحسابات التي تنتهك القوانين الأردنية.^{23 24}

علاوة على هذا، تمتلك شركات الاتصالات الأردنية المشغلة للهواتف المحمولة قدرات التفتيش العميق للحزم (DPI)، وخاصة من خلال جهاز PacketLogic²⁵ الذي طورته ووزعته شركة Sandvine Inc الكندية.²⁶ تسمح تقنية التفتيش العميق للحزم (DPI) لمقدمي خدمات الاتصالات بفحص جميع البيانات التي تمر عبر شبكاتها عن كثب. وهي تقنية تم استخدامها في المقام الأول في الأردن للرقابة الدقيقة على خدمات الإنترنت،²⁷ ويمكن أيضاً استخدامها من الناحية النظرية للمراقبة المكثفة لحركة المرور على الشبكة.

حاول الأردن توسيع قدراته في المراقبة حيث كشفت التقارير والتسريبات عن اهتمام الدولة بتقنيات التجسس أو شرائها على مر السنين.

ففي عام 2015، كشفت رسائل البريد الإلكتروني التي نشرها موقع ويكيليكس²⁸ أن مديرية المخابرات العامة الأردنية كانت على اتصال بشركة المراقبة الإيطالية Hacking Team، بحثاً عن معلومات حول نظام التحكم عن بعد الخاص بها، وهو برنامج تجسس صممه الشركة لتسهيل المراقبة المستهدفة للهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر.

وفي أواخر عام 2023، كشف تحقيق أجرته شبكة الوسائط الأوروبية للتعاون الاستقصائي (EIC)، بالتعاون الفني مع مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو الدولية، أن منتجات Intellexa Alliance قد بيعت إلى 25 دولة، من بينها الأردن.²⁹ تصنع Intellexa مجموعة من المنتجات المصممة لمراقبة الشبكات الجماعية ومراقبة الأجهزة المستهدفة، بما في ذلك برنامج التجسس Predator الشهير.

23 [الأردن.. دوريات إلكترونية لملاحقة حسابات المسئنين | أخبار الجزيرة نت](#)

24 [حالة الخصوصية في الأردن](#)

25 [حب موقع كلوب هاوس في الأردن: تحليل سريع للأساليب المستخدمة للرقابة على الإنترنت](#)

26 [استخدام تكنولوجيا Sandvine لمراقبة الإنترنت في أكثر من اثنتي عشرة دولة - بلومبرج](#)

27 [الأردن: قياس التدخل في البث المباشر على فيسبوك أثناء الاحتجاجات |](#)

28 [بيانات ويكيليكس](#)

29 [دراسة حالة: ملفات بريداتور | منظمة العفو الدولية](#)

كذلك كشفت قاعدة البيانات العالمية المنشورة مؤخرًا لتكنولوجيا المراقبة، Surveillance Watch،³⁰ عن بائعين آخرين لتقنيات مراقبة تستهدف الأفراد في الأردن. فبخلاف التقنيات السابق ذكرها، كشفت قاعدة البيانات هذه عن شركة Procera Networks ومقرها الولايات المتحدة، وتعمل على توفير تقنية فحص الحزم العميقة؛ وشركة Protei ومقرها روسيا، وهي تقدم قدرات المراقبة لمشغلي الاتصالات مع مكتبها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواقع في عمان؛ والشركة الإسرائيلية Rayzone Group.

4.3. ردود الفعل العامة

واجه استخدام تكنولوجيا المراقبة الرقمية في الأردن انتقادات كبيرة من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. وردًا على أحد التحقيقات في الأردن، حثت ماري لولور، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الأردن على احترام حقوق الخصوصية وحرية التعبير، مستشهدة بتصديق الأردن على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.³¹

في أبريل 2023، طلب أحد أعضاء البرلمان الأردني أن تتضمن استجابة الحكومة لاستفساره حول تجسس بيغاسوس على الهواتف الأردنية مدخلات من المركز الوطني للأمن السيبراني. وسلط البرلمان الضوء على أن رد الحكومة لم يتناول التقارير التي توثق استهداف الشخصيات السياسية الأردنية والمدافعين عن حقوق الإنسان عبر برنامج بيغاسوس. ورد وزير الداخلية بأنه لم يتقدم أي من الأفراد المذكورين في التقارير بأي شكاوى رسمية بشأن مزاعم المراقبة المستهدفة، كما نفى وجود أي تنسيق أو مشاركة بين وزارة الداخلية وبائعي برامج التجسس المشار إليهم.^{32 33}

30 [موقع surveillance watch](#)

31 <https://x.com/MaryLawlorhrds/status/1753012751880851943>

32 [حو 24 : مشوقة نسأل عن برنامج التحسس بيغاسوس.. ووزير الداخلية : لم تُقدم شكاوى للجهات المختصة](#)

33 [مهم للأردنيين.. قرارات حكومية جديدة](#)

5. صور التأثير على المدافعين عن حقوق الإنسان

5.1. العواقب القانونية

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان عواقب قانونية وخيمة بسبب أشكال التعبير المشروعة عبر الإنترنت. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في الأردن مخاطر الاعتقال الإداري والمحاكمات طويلة الأمد في ساحات القضاء بتهم كيدية، والتي تنتهي إلى توقيع غرامات كبيرة وأحكام بالسجن لعدة أشهر.

وفقاً لتقارير الشفافية الخاصة بمنصات التواصل الاجتماعي، تطلب الحكومة الأردنية عادةً بيانات من منصات التواصل الاجتماعي للحصول على تفاصيل حول حسابات المستخدمين. في أحدث تقرير لشركة Meta، والذي يغطي الأشهر من يوليو إلى ديسمبر 2023، طلبت السلطات الأردنية بيانات حول 1052 حساب مستخدم وفي الأشهر الستة السابقة لتلك الفترة، طلبت بيانات حول 1247 حساباً.³⁴

لقد أدت المراقبة على منصات التواصل الاجتماعي - أو «الدوريات الإلكترونية» - بالفعل إلى زيادة معدل تحديد هوية المدافعين عن حقوق الإنسان واستدعائهم من قبل السلطات. في الأشهر العشرة الماضية وحدها، رصدت المنظمات الإنسانية المحلية والدولية اعتقال الآلاف من الناشطين المؤيدين لفلسطين.³⁵

في أكتوبر 2023، خضع للمحاكمة أنس الجمل، وهو ناشط وعضو في حزب الشراكة والإنقاذ المنحل قسراً، واحتجز لمدة ثلاثة أشهر بموجب المادة 24 من قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023. وكان احتجازه رداً على ثلاث تغريدات نشرها خلال ذلك الشهر، وعُزِمَ بعد ذلك بنحو 7000 دولار. وكان الجمل قد واجه مشاكل قانونية في مايو 2022، عندما احتُجَزَ بعد محاكمته بموجب المادة 118 من قانون العقوبات، التي تجرم الأفعال التي تعكس صفو العلاقات مع دولة صديقة. كان سبب تلك الملاحقة القضائية تغريدة انتقد فيها الجمل اجتماعاً بين زعماء مصريين وإماراتيين وإسرائيليين.³⁶

في ديسمبر 2023، اعتُقل أيمن صندوقة، وهو ناشط ومعلم وأمين عام حزب الشراكة والإنقاذ، بعد منشور على فيسبوك خاطب فيه ملك الأردن وانتقد العلاقات الدبلوماسية للبلاد مع إسرائيل. وقد وجهت إليه محكمة عسكرية تهمة «التحريض على معارضة النظام السياسي» بموجب المادة 149 من قانون العقوبات.³⁷

34 طلبات الحكومة للحصول على بيانات المستخدم | مركز الشفافية

35 حالة الخصوصية في الأردن

36 الأردن: اعتقالات ومضايقات لمتظاهرين مؤيدين لفلسطين | هيومن رايتس ووتش

37 الأردن: ناشط سياسي يواجه محاكمة عسكرية بسبب منشور على فيسبوك: أيمن صندوقة | منظمة العفو الدولية

في فبراير 2024، استُدعي المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان معتز عواد للاستجواب من قبل وحدة الجرائم الإلكترونية واحتجز لاحقاً بعد تغريدات كتبها لدعم فلسطين وانتقاد العلاقات التجارية للسلطات الأردنية مع إسرائيل.³⁸

في مارس 2024، اعتقلت قوات الأمن المصور الصحفي شربل الديسي، المعروف أيضًا باسم أحمد محسن، أثناء تغطيته للاحتجاجات بالقرب من السفارة الإسرائيلية في عمان لصالح مؤسسة حبر الإعلامية المستقلة.³⁹ وخلال نفس الشهر، اعتقل الصحفي خير الدين الجابري بموجب المادة 17 من قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 بعد مشاركته مقطع فيديو إخباري عبر الإنترنت.⁴⁰

اعتقلت قوات الشرطة فاطمة شبيلات من أحد المتاجر الكبرى في عمان بتاريخ 2024/4/17. وجاء اعتقال فاطمة على خلفية مقطع فيديو صورته شخص مجهول الهوية ثم انتشر على نطاق واسع على منصات التواصل الاجتماعي، تظهر فيه فاطمة قبلها بأسبوعين في تظاهرة بالقرب من السفارة الإسرائيلية في عمان احتجاجًا على جرائم إسرائيل في قطاع غزة وحصارها لمستشفى الشفاء. وتظهر في الفيديو فاطمة وهي تصرخ على الشرطة قائلة «أنتم أردنيون؟ أنتم أمريكيون، صهاينة». وبحسب عائلتها، تم تعديل الفيديو لإظهار ذلك المقطع فقط وفشل في إظهار اعتداء الشرطة أولاً على فاطمة، الأمر الذي يزعمون أنه أثار رد فعل فاطمة الغاضب.⁴¹

في أبريل 2024، اعتُقل الناشط خالد الناطور مرتين منذ أحداث 7 أكتوبر بسبب منشوراته عبر الإنترنت التي عبر فيها عن دعمه لغزة.⁴² وبعد شهرين، في يونيو 2024، حُكم على الصحافية هبة أبو طه بالسجن لمدة عام واحد بسبب مقال نشرته في أبريل 2024، انتقدت فيه الأردن لاعتراضها الصواريخ الإيرانية المتجهة إلى إسرائيل.^{43 44}

وأخيرًا، في يوليو 2024، اعتُقل الناشط والصحافي أحمد حسن الزعبي بعد تنفيذ حكم بالسجن لمدة عام صدر في منتصف عام 2023. واستندت إدانة الزعبي إلى منشور كتبه على الإنترنت ينتقد سياسة البلاد في رفع أسعار الوقود في ديسمبر 2022.⁴⁵

38 الأردن: بعد عام من صدوره، قانون الجرائم الإلكترونية الجديد يخلق حرية التعبير | منظمة العفو الدولية

39 لجنة حماية الصحفيين تدعو الأردن إلى إطلاق سراح المصور الصحفي أحمد محسن.

40 صحفي أردني يحصل على سنة سجن بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الصارم | مراسلون بلا حدود

41 الأردن: بعد عام من صدوره، قانون الجرائم الإلكترونية الجديد يخلق حرية التعبير | منظمة العفو الدولية

42 اعتقال الناشط الشعبي خالد الناطور يعكس سياسة الحكومة الأردنية في الإساءة الممنهجة

43 الحكم على الصحافية الفلسطينية الأردنية هبة أبو طه بالسجن لمدة عام

44 الأردن: بعد عام من صدوره، قانون الجرائم الإلكترونية الجديد يخلق حرية التعبير | منظمة العفو الدولية

45 الأردن: سجن الصحفي أحمد الزعبي ويعزز سياسة القمع

5.2. التأثير السلوكي

لقد أحدثت التدابير القمعية التي اتخذتها الحكومة، والمراقبة واسعة نطاق للمدافعين عن حقوق الإنسان، واستخدام التشريعات الغامضة مثل قانون الجرائم الإلكترونية، تأثيرًا مخيفًا واسع النطاق في جميع أنحاء الفضاء المدني في البلاد.

ونتيجة للمراقبة الرقمية المتفشية وعواقبها السلبية الملموسة، زادت الرقابة الذاتية بشكل كبير.⁴⁶ الأمر الذي ساهم في حقيقة أن لدى الأردنيين اليوم اعتقاد راسخ بأن «شخصًا ما يتنصت» دومًا على اتصالاتهم.⁴⁷

⁴⁶ حرية الصحافة في الأردن بين رقابة السلطة والرقابة الذاتية | معهد الجزيرة للإعلام

⁴⁷ لمحة عن مفهوم «الخصوصية الرقمية» في الأردن | حبر

6. التوصيات

قدمت منظمات المجتمع المدني على مر السنين توصيات متكررة للحكومة الأردنية فيما يتعلق بمراقبتها ومضايقتها للمدافعين عن حقوق الإنسان. يسعى هذا القسم إلى تكرار هذه التوصيات الرئيسية، مع التأكيد على الحاجة إلى الإصلاحات التي تحمي الحق في الخصوصية وحرية التعبير

توصيات للحكومة الأردنية

- يتعين على الحكومة الأردنية أن تسمح بإجراء تحقيق مستقل في استخدام برامج التجسس ضد مواطنيها ومقيميها.
- يتعين على الحكومة أن تنشئ مسارًا واضحًا للمساءلة والإنصاف لضحايا المراقبة المستهدفة.
- على الأردن أن يحترم دستوره ويفي بالتزاماته بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- يتعين إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية، ووقف حملة التهيب المستمرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك كله، يسعى هذا التقرير إلى تقديم توصيات إضافية إلى الأطراف الثالثة المعنية، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز الجهود في مكافحة المراقبة والحد من آثارها.

توصيات إلى بائعي التكنولوجيا وشركات وسائل التواصل الاجتماعي

- **تعزيز أمان الأجهزة:** عبر السماح للمستخدمين بتعطيل الميزات المستخدمة بشكل شائع كناقلات للهجوم من قبل برامج التجسس المتطورة، مثل ميزة مثل وضع القفل من Apple.
- **توحيد ميزات الخصوصية والأمان عبر أنظمة التشغيل:** بما في ذلك القدرة على تعطيل لوحات التحكم من شاشة القفل، وطلب رمز PIN لإيقاف تشغيل الجهاز، وتمكين ملفات تعريف مستخدم متعددة على الأجهزة.
- **الشفافية حول استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان:** يجب على منصات التواصل الاجتماعي رفع مستوى شفافيتها بشأن طلبات الحكومة لبيانات المستخدمين، وخاصة بيانات الحسابات التي تنتمي إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني.
- **تمكين تعطيل الحساب عن بعد:** تسهيل القدرة على تعطيل حسابات ووسائل التواصل الاجتماعي عن بعد في حالة احتجاز المدافع عن حقوق الإنسان.
- **تحسين ميزات الخصوصية والأمان** داخل التطبيقات من خلال تبسيط الخيارات مثل المصادقة الثنائية وتغييرات كلمة المرور وتنبيهات تسجيل الدخول واستعادة الحساب.

توصيات إلى المدافعين عن حقوق الإنسان

- **التحديث بانتظام:** تأكد من تحديث تطبيقاتك ومتصفحاتك وأنظمة التشغيل الخاصة بك بمجرد توفر التحديثات.
- **تمكين وضع القفل على أجهزة Apple:** تعمل هذه الميزة على تقييد بعض الوظائف التي يستغلها عادةً برامج التجسس، مما يعزز الحماية ضد الهجمات المعقدة.
- **أعد تشغيل أجهزتك بشكل متكرر** لتعطيل الهجمات المحتملة.
- **استخدم الرسائل المخفية** للمحادثات الحساسة.
- **قلل من البيانات المخزنة على الأجهزة** وفكر في الاحتفاظ بها دون اتصال بالإنترنت أو في سحابة آمنة.
- **قم بتغطية كاميرات الأجهزة،** وخاصة الأمامية.
- **استخدم شبكة VPN** أو بروكسي لحماية اتصالاتك بالإنترنت وتقليل مخاطر هجمات «حقن الشبكة»، وهي طريقة شائعة لاختراق الأجهزة.
- **تواصل بأمان مع الزملاء** والمصادر باستخدام تطبيقات آمنة مثل Signal و WhatsApp. قم بتفعيل ميزات مثل (Relay Call) في تطبيق Signal، وميزة (Protect IP) في تطبيق WhatsApp للحصول على حماية إضافية.
- **استشر خبراء مكافحة المراقبة** واعرض أجهزتك للاختبار بحثًا عن برامج ضارة أو برامج تجسس متقدمة.

7. الخاتمة

وفي الختام، يسلم هذا التقرير الضوء على تصاعد المراقبة الحكومية وحملات المضايقة والترهيب التي ترعاها الدولة والتي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الأردن.

إن استخدام الأردن المكثف لتقنيات المراقبة وقدرات المراقبة المتوسعة، إلى جانب مجموعة معقدة من القوانين التقييدية التي تمكن المراقبة، يرتبط ارتباطًا مباشرًا بتآكل المساحة المدنية في الأردن كما يؤثر بشدة على الخصوصية وحرية التعبير والتجمع السلمي. ولا تقوض هذه الممارسات الحريات الفردية فحسب، بل تعيق أيضًا العمل الحيوي للمجتمع المدني. إن معالجة هذه القضايا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على التزامات الأردن الدولية في مجال حقوق الإنسان.

تؤكد توصيات هذا التقرير على الحاجة إلى إجراء تحقيقات مستقلة في الاستخدام الذي ترعاه الدولة لتقنيات المراقبة المستهدفة، وإنشاء آليات للمساءلة، وإلغاء القوانين القمعية على الفور. كما يقر التقرير بمسؤولية بائعي التكنولوجيا وشركات وسائل التواصل الاجتماعي عن تحسين خصوصية وأمن الأفراد، ويشجع المدافعين عن حقوق الإنسان على تبني ممارسات أمنية رقمية محددة.

وفي ضوء قلة التقارير المقدمة حول هذه المسألة، يشجع التقرير على اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين من أجل إدانة الواقع القمعي في الأردن وخلق الحوافز السياسية اللازمة لتعزيز بيئة مفتوحة للمجتمع المدني في البلاد.